



المؤسسة الأوروبية-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين

13 حزيران/يونيو 2015 – بروكسل

محضر الاجتماع

www.emhrf.org

جدول المحتويات

3	1 - افتتاح الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين بكلمة رئيس المؤسسة إدريس اليازمي
4	2 - تقرير حول الأنشطة والأمور المالية للفترة 2012-2014
4	1-2 الأنشطة الرئيسية المنفذة خلال الفترة
20	2-2 لمحة عامة حول الأمور المالية
22	3 - مناقشة الأنشطة والشؤون المالية والتوجهات المستقبلية مع مجلس الممثلين
22	1-3 استمرارية أنشطة المؤسسة واستدامتها
22	2-3 العلاقة بين المؤسسة الأورو-متوسطة وبين الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان
23	3-3 معايير وآليات الاختيار التي تتبعها المؤسسة
23	4-3 التنسيق بين الجهات المانحة
24	4 - اختتام الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين
25	الملحق 1: جدول أعمال الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين

1 - افتتاح الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين بكلمة رئيس المؤسسة إدريس اليازمي

افتتح رئيس المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، إدريس اليازمي، الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين الذي عقد في بروكسل في 13 يونيو/حزيران عام 2015، ورحب نيابة عن مجلس أمناء المؤسسة بجميع المشاركين.

حضر الاجتماع أيضاً عضواً مجلس الأمناء كمال الجندوبي وسهير بلحسين، كما حضره موظفي الأمانة العامة أميلينا جساكويك، ورامي الصالحي، وسامي ليندفاي، وسيلينا ناصر (القائمة بأعمال مديرة البرامج التي تمضي إجازة أمومة). وتم سرد اعتذارات نيابة عن أعضاء مجلس الأمناء الغائبين بسبب انشغالهم بالتزامات مهنية، وهم نائبة رئيس المؤسسة الأورو-متوسطية السيدة كريستين م. ميركل، وأمين الصندوق إسكيل ترول، وأعضاء المجلس لين ويلتثمان، وليلى رحيوي، وهاني مجلي، وخميس شماري، وبهي الدين حسن، وبسمة قدماتي.

واستذكر رئيس المؤسسة في خطابه أن المؤسسة الأورو-متوسطية أطلقت من قبل الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول 2004 بعد إجراء دراسة للاحتياجات أظهرت الحاجة إلى إنشاء مؤسسة معنية بحقوق الإنسان ومكرسة لتقديم منح صغيرة استراتيجية ومرنة في منطقة جنوب المتوسط.

2 - تقرير حول الأنشطة والأموال المالية للفترة 2012-2014

1-2 الأنشطة الرئيسية المنفذة خلال الفترة

قدم إدريس اليازمي لمحة عامة حول التوجهات الرئيسية لأنشطة المؤسسة خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014، وأشار إلى المعطيات التالية:

- تلقت المؤسسة 1139 طلباً خلال هذه الفترة، وهو ضعف عدد الطلبات التي تلقتها المؤسسة خلال الفترة السابقة بين عامي 2009 و2011. وبلغ معدل الطلبات التي وافقت عليها المؤسسة 25% من مجموع الطلبات المقدمة، وقد تضاعف عدد التدخلات أيضاً مقارنة بذات الفترة (2009-2011).

- ظلت سوريا هي التركيز الرئيسي لأنشطة المؤسسة خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014، حيث بلغت التدخلات بها نسبة 45% نتيجة للنزاع الجاري هناك، بما في ذلك دعم لـ 92 مدافع فرد وعدة جمعيات تعمل داخل سوريا وجمعيات معنية بالشأن السوري وتعمل من خارج سوريا.

- ركزت المؤسسة أيضاً أنشطتها في تونس (21% من التدخلات) في أعقاب الثورة التونسية، وذلك بسبب التواجد القوي لمنظمات المجتمع المدني الناشئة هناك، واهتمت المؤسسة بصفة خاصة بدعم المنظمات التي تعمل في المناطق النائية والتي تواجه صعوبة في الوصول إلى الجهات المانحة.

- حصلت مصر وليبيا على 14% من التدخلات خلال الفترة 2012-2014. ولكن حدثت زيادة كبيرة في عام 2014 بسبب تراجع وضع حقوق الإنسان في البلدين، ووصلت نسبة التدخلات المخصصة لمصر إلى 12% والتدخلات المخصصة لليبيا إلى 6%.

- ركزت المؤسسة خلال الفترة ما بين 2012 و2014 على المواضيع التالية: الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب؛ وحقوق المرأة وتمكينها؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات؛ وحقوق الأقليات؛ وحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

- تزايد الوجود الميداني للمؤسسة، خصوصاً في المناطق النائية في تونس، وأوفدت بعثات إلى ليبيا في العامين 2012 و2013. كما أجرت المؤسسة أيضاً زيارات منتظمة إلى مصر والبلدان المجاورة لسوريا، وهي تركيا ولبنان والأردن.

- لعبت المؤسسة دور الوسيط بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، كما واصلت العمل على تطوير دورها في الوساطة، لا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات الاستجابة لتقلص المجال المتاح للمجتمع المدني في المنطقة بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة.

- على الرغم من أن اختصاص المؤسسة يتركز أساساً على توفير الدعم المالي، إلا أن مجلس الأمناء والأمانة العامة يدرجان الحاجة إلى توسيع دورها ومجال اختصاصها. وتتمثل فلسفة الأمانة العامة في توفير إجراءات مرافقة كاملة للحاصلين على المنح، بحيث تتجاوز التدخل المالي.

- لاحظ مجلس الأمناء وجود حاجة لبذل جهود أكبر لتدريب المدافعين عن حقوق الإنسان، والذين يعيش العديد منهم حالياً في المنافي. وخلافاً لتلبية الاحتياجات الأساسية للمدافعين أثناء تواجدهم في المنفى، ولكنهم يحتاجون أيضاً إلى تعلم كيفية التواصل والتفاعل في بيئاتهم الجديدة. تقع مثل هذه التدريبات خارج نطاق اختصاص المؤسسة، ولكنها مستعدة إلى تعريف الشركاء الآخرين المعنيين بهذه الاحتياجات.

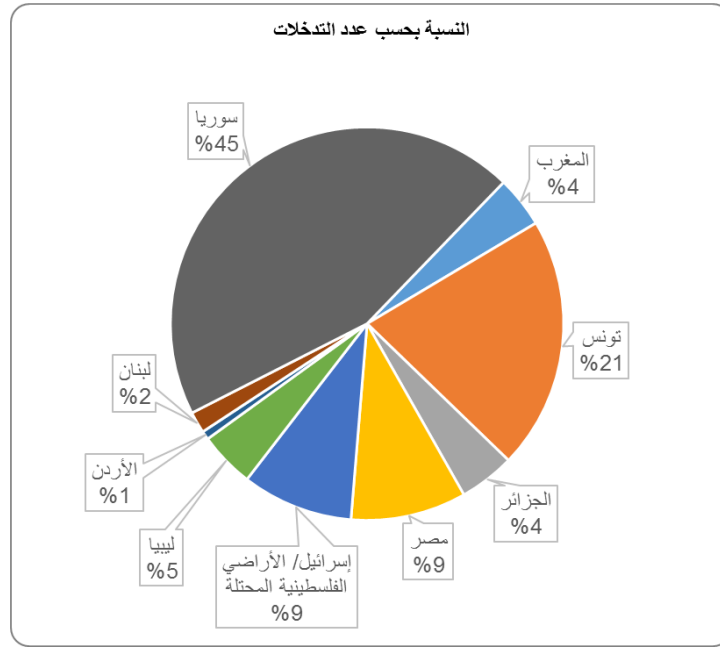
جميع هذه العناصر توضح أن دور المؤسسة شهد مزيداً من التطور خلال الفترة ما بين 2012 و2014، مع إيلاء الأولوية لسرعة الاستجابة، والتكاملية والعمل على مستوى المجتمعات المحلية.

الموقف الذي تبنته المؤسسة يعكس نقاط التركيز هذه، والتي تتخذ شكلاً ملموساً من خلال الأنشطة التي تتمحور أساساً حول الدعم المباشر والدعم غير المباشر المقدم للمدافعين والموصوف أدناه.

2-1-1 الدعم المباشر لمدافعي حقوق الإنسان على المدى القصير والمدى المتوسط

الدعم الذي حصلت عليه المؤسسة الأورو-متوسطية من المانحين الرئيسيين¹ أتاح لها تخصيص دعم مالي مباشر في 284 حالة، وذلك ضمن الإطار الزمني المطلوب والمرونة اللازمة، بهدف حماية 271 مدافعاً وتعزيز عملهم (تحديداً، 117 فرداً و154 مجموعة أو منظمة غير حكومية)² في بلدان جنوب وشرق المتوسط.

وبلغ المبلغ الإجمالي للدعم 3,737,965.78 يورو³ خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014. وكان المستفيدون من هذه التدخلات أطراف المجتمع المدني الناشطين في سوريا وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والجزائر ومصر والمغرب ولبنان وليبيا. وأولت المؤسسة الأورو-متوسطية اعتباراً خاصاً للبلدان التي اعتبرت أن احتياجاتها مهمة بصفة خاصة بسبب السياق الذي يعمل ضمنه المجتمع المدني، لا سيما سوريا التي اعتبرت ذات أولوية لتدخلات المؤسسة.



ويمكن تقسيم الدعم المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة إلى فئتين رئيسيتين، كما هو موضح أدناه.⁴

¹ تمكنت المؤسسة الأورو-متوسطية من القيام بهذه الأنشطة أثناء الفترة 2012-2014 بفضل دعم مقدم من عدة جهات، من بينها الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR)، ووزارة الخارجية الدانمركية، ومنظمة "مؤسسات المجتمع المفتوح" (OSF)، وصندوق سيغريد راوزينغ، ووزارة الخارجية الفرنسية، وعدد من الصناديق الخاصة.

² تجدر الإشارة أن المؤسسة ضاعفت تدخلاتها مقارنة مع الفترة 2009-2011. فمن بين 1139 استعلام وطلب تمويل من المدافعين عن حقوق الإنسان استلمتها المؤسسة الأورو-متوسطية ودرسها موظفو الأمانة العامة، أدى 25% منها إلى تقديم دعم مستعجل أو استراتيجي خلال الفترة المعنية. وتم تقديم معظم الطلبات بصفة مباشرة من المدافعين الذين سمعوا عن المؤسسة الأورو-متوسطية من أشخاص آخرين (مدافعين وشركاء) أو خلال زيارات، ومن خلال المنظمات الأعضاء في الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، أو من خلال الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة الأورو-متوسطية. وكان حوالي 5% من المستفيدين هم من أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN).

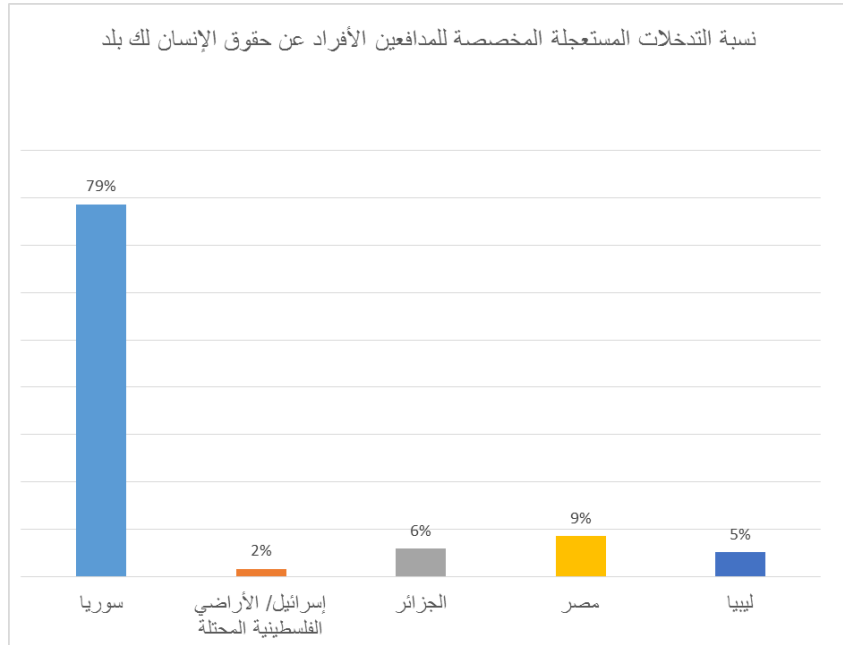
³ يُرجى ملاحظة أن الفرق الذي يبلغ 12,069 يورو بين المبلغ الإجمالي الممنوح حسب ما ظهر في ملخص نتائج المؤسسة الأورو-متوسطية للفترة 2012-2014 (أي 3,725,897 يورو) وملخص أنشطة المؤسسة الأورو-متوسطية للفترة 2012-2014 (أي 3,737,966) نجم عن بعض الالتزامات التي أُلغيت في عامي 2013 و2014.

⁴ استحدثت المؤسسة الأورو-متوسطية آليتين لتوفير استجابات مرنة للاحتياجات التي أعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان: آلية الاستجابة المستعجلة، والتي تتيح لمجلس أمناء المؤسسة اتخاذ قرار بشأن الطلبات التي تصل قيمتها إلى 5000 يورو (إضافة إلى كلفة تشغيلية أقصاها 20%)، أي ما مجموعه 6000 يورو) خلال فترة لا تتجاوز 10 أيام، وآلية مشاورات عادية تجري خلال الاجتماعات السنوية العادية لمجلس الأمناء، حيث يتم النظر خلالها في المشاريع المقترحة التي لا تتجاوز قيمتها 40,000 يورو.

1-1-2-2 التدخلات المستعجلة لحماية المدافعين الأفراد المعرضين للخطر في سياقات تتضمن قمعاً شديداً واضطرابات

قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية خلال الفترة ما بين 2012 و2014 دعماً مستعجلاً إلى 117 فرداً من المدافعين الذين يواجهون صعوبات أو مخاطر نتيجة لعملهم في دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في منطقة جنوب وشرق المتوسط. وتم تنفيذ هذه التدخلات عبر 115 مشاورة إلكترونية آمنة مع مقدمي الطلبات.⁵

وكما يوضح الرسم أدناه، ركزت الأغلبية العظمى من التدخلات على تبعات تصاعد النزاع في سوريا:



استهدفت أنشطة المؤسسة، خاصة، الأوضاع التالية لتوفير الدعم المستعجل:

- أربعة وستون مدافعاً (أربعة وخمسون سوريون، سبعة ليبيون، وفلسطينيان، ومصري واحد) وأفراد عائلاتهم، ممن اضطروا للفرار من البلدان التي يقطنون فيها لأن حياتهم كانت مهددة نتيجة لعملهم في مجال حقوق الإنسان. واجه هؤلاء المدافعون أوضاعاً مالية صعبة، وقد تلقوا دعماً من المؤسسة بغرض الانتقال للعيش مؤقتاً في الخارج وتمكينهم من مواصلة عملهم في مجال حقوق الإنسان.
- حصل أربعة وعشرون مدافعاً من البلدان التي تتمتع بالأولوية لتدخلات المؤسسة، ممن تعرضوا لمضايقات مستمرة بسبب مواقفهم المؤيدة لحقوق الإنسان، على دعم لتغطية نفقاتهم الأساسية وتمكينهم من الانتقال إلى أماكن آمنة و/أو حماية سلامتهم في داخل بلدانهم، مما أتاح لهم التخفيف من حدة التهديدات ومواصلة عملهم في مجال حقوق الإنسان.
- حصل عشرة مدافعين من سكان الجزائر ومصر وسوريا وأفراد أسرهم، ممن كانوا يعانون من مشاكل صحية تهدد حياتهم، على مساعدة كي يتمكنوا من تلقي علاج طبي وخدمات إعادة تأهيل. واستندت القرارات بتقديم الدعم إلى

⁵ تلتزم المؤسسة بسياسية السرية فيما يتعلّق بمعظم المعلومات المتّصلة بالمستفيدين من تمويلها. وقد تم إقرار هذه السياسة وتنفيذها بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يواجهها الناشطون والأشخاص الذين يقدمون طلبات للحصول على دعم أو غيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

عوامل مثل تعرض المدافعين لانتهاكات شديدة لحقوقهم، وعدم قدرتهم على تغطية نفقات العلاج بسبب كفاهم المستمر لمناصرة حقوق الإنسان.

● حصلت عائلات ثمانية مدافعين من البلدان التي تتمتع بالأولوية لتدخلات المؤسسة، وممن تعرضوا للاحتجاز التعسفي أو الملاحقة القضائية أو الاختطاف، على دعم لتغطية احتياجاتها الأساسية حيث كانت تواجه أوضاعاً شديدة الصعوبة.

وبما أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه التدخلات هو ضمان قدرة المدافعين الذين يواجهون مصاعب أو مخاطر على الحصول على دعم على المدى المتوسط والمدى البعيد، فقد سعت المؤسسة إلى تنسيق أنشطتها مع جهات شريكة من أجل تمكين عدد من المدافعين وأقاربهم من الحصول على دعم فعال، تحديداً:

● نسقت المؤسسة تدخلاتها المستعجلة مع عدة منظمات إقليمية ودولية لدعم تسعة وأربعين مدافعا من سوريا وليبيا والجزائر وبلدان أخرى في المنطقة. وكان ذلك في إطار أنشطتهم التضامنية (حملات ومناشدات عاجلة وبيانات صحفية وبعثات لمراقبة المحاكمات واجتماعات مع مسؤولين ورسائل لدعم طلبات اللجوء، إلخ). وبصفة أدق، وفرت المؤسسة الأورو-متوسطية معلومات حول نشاطات سوربيين محتجزين في إطار حملة 'الحرية للأصوات المقموعة في سوريا'،⁶ كما نسقت المؤسسة تدخلاتها المستعجلة الرامية إلى دعم النشاطات الليبيين مع مجموعة تأسست حديثاً من المنظمات غير الحكومية الدولية، وذلك لتنسيق عمليات التمويل، وأيضاً مع الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان لضمان حصولهم على الحماية.

● وجهت المؤسسة مراسلات إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإلى بلدان أوروبية دعماً لطلبات مدافعين سوربيين للحصول على لجوء أو إعادة توطين، وذلك نظراً للمخاطر والتهديدات التي ظلوا يواجهونها في البلدان المجاورة لسوريا.

● تحققت المؤسسة من استفادة أحد عشر مدافعا سوريا من فرص تعليمية وتدريبية ومن إمكانيات الحصول على دعم طويل الأجل يتصل بعملهم الميداني، وذلك من جهات فاعلة وطنية وإقليمية ودولية، مما ضمن بالتالي (جزئياً على الأقل) استدامة عملهم وأوضاعهم الشخصية في المنفى. أعدت المؤسسة أيضاً مقترحات مشاريع حول إمكانيات توفير حماية طويلة الأجل لخمسة مدافعين عن حقوق الإنسان معرضين للخطر، وذلك عن طريق فرص الزمالة. وكانت النتيجة أن حصل ناشط فلسطيني وناشط سوري على فرصتين للزمالة.

● أدت المؤسسة دوراً مهماً في دفع ستة شركاء دوليين لتغطية تكاليف إضافية مرتبطة بتوفير علاج طبي ونفقات أساسية لاثني عشر مدافعا سوريا وجزائرياً وفلسطينياً وكذلك تقديم الدعم لعائلاتهم. ولعبت المؤسسة دور الوسيط في سبع حالات.

● نسقت المؤسسة أربعة من تدخلاتها المستعجلة مع مركز لإعادة التأهيل في المنطقة لضمان حصول مدافعين سوربيين عن حقوق الإنسان، ممن كانوا ضحايا لتهديدات مباشرة وتعذيب وأشكال أخرى من إساءة المعاملة، على علاج طبي ملائم ودعم نفسي.

وبصفة عامة، كانت نتائج التدخلات المستعجلة للمؤسسة مشجعة:⁷

● في المقام الأول، تمكن المدافعون عن حقوق الإنسان وعائلاتهم ممن حصلوا على دعم المؤسسة (22 بالمائة منهم من النساء)، من تجنب التهديدات على حياتهم والمخاطر على سلامتهم.

● نتج عن هذه التدخلات تحسينات على القدرات البدنية والنفسية لستة وسبعين مدافعا سوريا وليبيا وفلسطينياً وغيرهم، ممن عانوا من ظروف عسيرة، إما بسبب مشاكل صحية، أو لما تعرضوا له من مضايقات وملاحقات قانونية تعسفية.

⁶ تحظى حملة الحرية للأصوات المقموعة في سوريا برعاية مشتركة من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة مدافعي الخط الأمامي، ومنظمة مراسلون بلا حدود، والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان.

⁷ أقر جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من المستفيدين من تدخلات المؤسسة بأنهم استلموا المنح في الوقت الملائم. ولم تود المساعدة المالية المستعجلة التي قدمتها المؤسسة إلى زيادة المخاطر الأمنية على المستفيدين، وذلك بفضل قواعد السرية التي تطبقها المؤسسة قبل تحويل المنح وأثناء تحويلها وبعد تحويلها.

- تمكن تسعة من المدافعين ممن كانت حياتهم معرضة للخطر بسبب مشاكل صحية من الحصول على علاج طبي ملائم في بلدانهم أو في الخارج.
- حصل أربعة عشر مدافعاً على لجوء وأعيد توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وخصوصاً في فرنسا والسويد وألمانيا وهولندا وبريطانيا، وذلك استناداً إلى سجلهم الموثق لأنشطتهم في مجال حقوق الإنسان، والظروف الصعبة التي كانوا يعانون منها في البلدان المجاورة.
- تمكن حوالي 65 بالمائة من المستفيدين من مواصلة عملهم في مجال حقوق الإنسان، وخصوصاً في البلدان المجاورة، وذلك بفضل المساعدة التي حصلوا عليها من المؤسسة الأورو-متوسطية، من بين عوامل أخرى. وقد استخدم معظمهم مواقعهم الجديدة كقاعدة لرصد ومناصرة أوضاع حقوق الإنسان في أوطانهم. وتعمل مجموعة من المدافعين الليبيين الموجودين في تونس بصفة مؤقتة، على تطوير برنامج بهدف تمثيل مصالحهم والتأثير على أجندة حقوق الإنسان في ليبيا. تمكن مدافعان سوريان من الحصول على عمل مدفوع الأجر مع منظمات غير حكومية دولية في غازي عنتاب، وشاركت ناشطة سورية معنية بحقوق المرأة في تأسيس مجلة للأطفال يتم توزيعها في سوريا. ويخطط ناشط رابع لنشر فيلم وثائقي أنجزه منذ فترة وجيزة. وعمل مدافعان آخران على تطوير مشاريع إعلامية مبتكرة، كانت قد حصلت على جوائز دولية ودعم مستدام خلال سنة 2013. وقام ناشط سابع بتطوير مشروع رياضي لتدريب وتوظيف أشخاص من أصحاب الإعاقات، وفاز المشروع بمسابقة نظمتها منظمة "سوريون في المهجر".

● قَدّم معظم المدافعين الذين استفادوا من تدخلات المؤسسة، والذين تعرضوا لإساءات أو تهديدات بالتعرض لها بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان، إفادات لمنظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. علاوة على ذلك، دعت حملة نظمتها منظمة 'الحرية للأصوات المقموعة في سوريا' للإفراج عن خمسة نشطاء سوريين كانوا قد حصلوا على دعم من المؤسسة، بطريقة مباشرة أو عن طريق دعم مقدم لعائلاتهم. كان هؤلاء النشطاء إما محتجزين أو مختطفين ولا توجد معلومات عن مكان وجودهم.

وبحلول نهاية سنة 2014 ظل أربعة نشطاء من البلدان ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة إما مختفين قسراً أو أن مصيرهم مجهولاً بعد اختطافهم على يد مجموعات مسلحة غير حكومية، أو أنهم محتجزون من قبل السلطات الحكومية في أماكن معروفة. ولهذا السبب تحتاج أسرهم بعد فقدانها لمعيلها الرئيسي لدعم متجدد من أجل تمكينها من تغطية احتياجاتها الرئيسية في المستقبل. علاوة على ذلك، ما زال عدد من المدافعين الآخرين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة، مما يمنعهم من استئناف أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان حتى أجل لاحق.

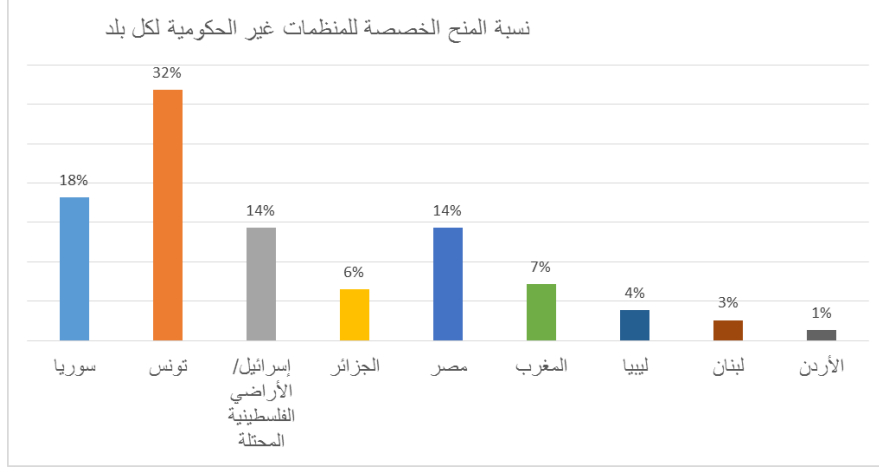
تجدر الإشارة إلى أنه لا تزال توجد احتياجات مهمة في مجال فرص التعليم المستمر، خصوصاً للمدافعين السوريين والليبيين في المنفى، لا سيما في مجال حقوق الإنسان واللغات والإدارة، من أجل مساعدتهم على تعزيز أدوارهم وأنشطتهم على المدى البعيد.

2-1-1-2- التدخلات المرنة دعماً للمنظمات غير الحكومية الناشئة والمشاريع الحساسة في السياق الإقليمي

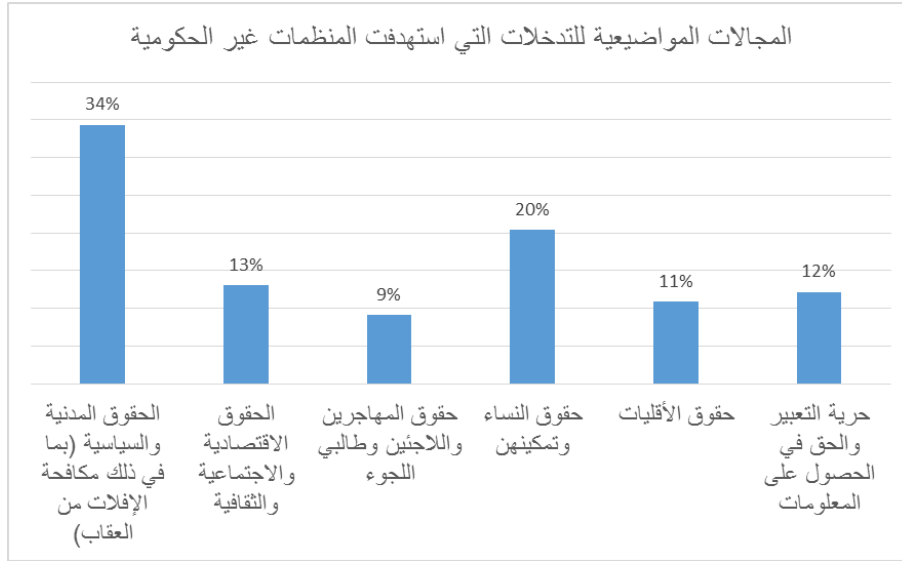
خصّصت المؤسسة الأورو-متوسطية أيضاً دعماً مرناً (عادياً ومستعجلاً) إلى 154 مجموعة ومنظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ممن كانت تواجه صعوبات في الحصول على تمويل أو كانت خارج نطاق الفئات التي تدعمها الجهات المانحة الرئيسية وذلك في إطار رغبة المؤسسة في التكيف مع الأوضاع ومختلف الديناميات الجارية في المنطقة. وركزت تلك التدخلات على الأوضاع التالية:

- مساعدة 95 مبادرة مبتكرة ناشئة في مجال حقوق الإنسان لمواجهة تطورات سريعة التغيير؛
- تعزيز قدرات 59 مجموعة ومنظمة غير حكومية راسخة من خلال تمكينها من الارتقاء بقدراتها المهنية ومواصلة عملها.

وتجدر الملاحظة بأن 49 بالمائة من الأنشطة التي دعمتها المؤسسة كانت تستهدف مناطق نائية في البلدان التي يبيّن الرسم أدناه خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014:



تم إيلاء اعتبار خاص خلال هذه الفترة للقضايا التالية:



سعت المؤسسة، بصفة خاصة، للاستجابة لاحتياجات محددة أعرب عنها فاعلون في المجتمع المدني في سياقات تطوّرت فيها الأحداث بسرعة، وكانت الديناميات مختلفة بين بلد وآخر. ولتبسيط عرض أنشطة المؤسسة، تمثلت المجالات ذات الأولوية لتدخلات المؤسسة في السياقات الخمسة التالية:⁸

1. **حرب ممتدة متعددة الأوجه وإفلات من العقاب بشأن ارتكاب فظائع هائلة في سوريا:** في سياق العنف المتصاعد، وزيادة النزعة العسكرية والتطرف في الحرب، أولت المؤسسة الأولوية لتعزيز جهود المجتمع المدني الرامية لمكافحة الإفلات من العقاب والتخفيف من الاستقطاب الطائفي، وكذلك توفير خدمات مهمة نفسية وقانونية وإدارية ومعرفية للسكان المتأثرين، وخصوصاً الجماعات المستضعفة مثل النساء والأطفال وأصحاب الإعاقات والمشردين داخليا واللاجئين.

2. **سياقات انتقالية متوترة في تونس وليبيا ومصر:** على خلفية الأوضاع السياسية غير المستقرة المرتبطة بنقص المؤسسات التي تضمن الحقوق والحريات الأساسية، إضافة إلى عوامل أخرى، استهدفت تدخلات المؤسسة الأورو-

⁸ تقارير الأنشطة السنوية لسنوات 2012، 2013، و2014، والمنشورة على الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة الأورو-متوسطة، والتي تحتوي على معلومات إضافية حول الأهداف المحددة لتدخلات المؤسسة في تلك السياقات.

متوسطة الاستجابة إلى التطورات التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى المحلي في تونس وليبيا ومصر. وتحديداً:

أ. تمكنت تونس من تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح نسبياً، وذلك بفضل الدور المهم الذي أداه المجتمع المدني هناك. وفي هذا السياق، أولت المؤسسة الأورو-متوسطة أولوية لدعم واستدامة أنشطة منظمات المجتمع المدني الناشئة، خصوصاً المنظمات التي تعمل في المناطق النائية والمهمشة، وذلك لضمان التعبئة المستمرة لاحترام الحقوق الأساسية وزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات والإصلاحات، وللتصدي للانتكاسات المحتملة للديمقراطية.

ب. بدأت المؤسسة عملها في ليبيا في عام 2012 حيث قامت بعدد من التدخلات بهدف تحديد ودعم مبادرات المجتمع المدني الناشئة التي تتعامل مع قضايا المواطنة، وتمكين المرأة، وحقوق الأقليات والمهاجرين. إلا أن تزايد أعمال العنف والاختطاف والاعتقال التي استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان، دفع المؤسسة إلى إعادة توجيه أنشطتها من أجل التركيز على حماية المدافعين الأفراد خلال عام 2014. ونظراً للاحتياجات العديدة التي أعرب عنها فاعلون في المجتمع المدني الليبي، والتي تتجاوز بكثير مجرد الدعم المالي، دعمت المؤسسة عقد عدّة مناقشات واجتماعات، خصوصاً بشأن حماية عمل المدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان واستدامته خلال الفترة الواقعة بين 2012 و2014.

ج. نظراً للتراجع الكبير في أوضاع حقوق الإنسان وتزايد السياسات والممارسات التعسفية التي تستهدف المجتمع المدني المستقل، وسّعت المؤسسة مجال عملها في مصر على نحو استراتيجي خلال الفترة ما بين 2012 و2014. وركزت تدخلاتها الرئيسية على احتواء الأضرار التي تكبدها حركة حقوق الإنسان، وذلك للمحافظة على مجال للحريات الديمقراطية. كما دعمت تدخلاتها توثيق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في ظل غياب التحقيقات المستقلة والمساءلة للتصدي لهذه الانتهاكات.

3. حالة من الإفلات من العقاب وتضاؤل مساحة العمل المتاحة أمام المجتمع المدني في الجزائر: هدفت تدخلات المؤسسة بصفة رئيسية إلى حماية نشطاء حقوق الإنسان وقادة النقابات الذين يواجهون عقوبات جنائية وإدارية تعسفية في سياق أساءت فيه السلطات استغلال الإصلاحات من أجل فرض قيود على مجموعات المجتمع المدني المستقلة. كما ساعدت تدخلات المؤسسة على بناء قدرات حركة حقوق الإنسان وضمان استدامتها على المستويين المحلي والوطني.

4. تهديدات متواصلة تواجه المجتمع المدني ضمن النزاع الإسرائيلي-القطيني: أدى صراع سنة 2014 بين غزة وإسرائيل إلى تقاوم المصاعب الموجودة أصلاً أمام عمل المنظمات غير الحكومية وإمكانية حصولها على تمويل أساسي لعملها في مجال حقوق الإنسان، مما ترك تبعات شديدة على استدامة حركة حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما دفع المؤسسة إلى توجيه تدخلاتها لتوفير تمويل أساسي ومرحلي للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية حقوق الإنسان ومناصرتها وتوثيق الانتهاكات والتي واجهها السكان بين سنتي 2012 و2014 ومنعها.

5. التحديات التي تواجه المجتمع المدني في المغرب وليبنان: واجهت المنظمات غير الحكومية في هذين البلدين صعوبات في الحصول على تمويل أساسي لتمكينها من توسيع عملها واستدامته، ويعود ذلك جزئياً لنقص الموارد المالية المحلية. لذا هدفت المؤسسة في تدخلاتها إلى رفع المستوى المهني للمنظمات غير الحكومية ودعم المشاريع التجريبية والمبتكرة والتي ليس أمامها أي إمكانية للحصول على تمويل من مصادر أخرى.

أدت المؤسسة الأورو-متوسطة دوراً كوسيط ومستشار للمستفيدين من دعمها، وفي هذا السياق قامت بما يلي:

- وفرت المؤسسة تشجيعاً ومساعدة للعديد من المجموعات الناشئة ولعدد من المنظمات غير الحكومية الراسخة، خصوصاً في سوريا وتونس وليبيا والجزائر ومصر، وذلك عبر تطوير خطط عمل استراتيجية ومقترحات مشاريع لتمكين المؤسسة من الاستجابة بصفة استراتيجية، بالتشاور مع الشركاء، لاحتياجات هذه المجموعات والمنظمات غير الحكومية حديثة التأسيس؛

- شجعت 84 بالمائة من المنظمات غير الحكومية المستفيدة من الدعم على إقامة اتصالات أو تطويرها مع مجموعات ومؤسسات أخرى تعمل في نفس المجالات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، وذلك بهدف تمكين هذه المنظمات من تبادل المعلومات والخبرات، وتحديد إمكانيات التعاون المحتملة لتنسيق الأنشطة، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير المالي الذي من شأنه المساهمة في استدامة وتأثير أنشطة هذه المنظمات؛
 - توفير الإرشاد لست وأربعين مبادرة ناشئة للمجتمع المدني تعمل في مناطق نائية في تونس، من خلال توفير استشارات استراتيجية متصلة بطبيعة عملها وتنظيم إدارتها الداخلية بشكل ديموقراطي، وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمي للشبكة الأوروبية-متوسطة لحقوق الإنسان؛
 - نسقت المؤسسة تدخلاتها وأقامت تعاوناً وثيقاً مع الشبكة الأوروبية-متوسطة في إطار برنامجها التضامني مع الجزائر وسوريا، إضافة إلى البرنامج المنشأ حديثاً للتضامن مع مصر؛
 - رشحت المؤسسة منظمات غير حكومية ناشئة من تونس وليبيا ومصر والجزائر وسوريا لدعوتها للمشاركة في مشاورات خاصة بالمجتمع المدني نظمها آليات حكومية دولية، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك لتمكينها من التعبير عن احتياجاتها وشواغلها، وكذلك لإشراكها في الحوارات التشاورية والسياسية؛
 - نظمت المؤسسة وشاركت في اجتماعات تشاورية لجهات مانحة حول دعم أنشطة حقوق الإنسان في سوريا ومصر بغية تبادل المعلومات والاستراتيجيات المتصلة بتدخلات الجهات المانحة خلال سنتي 2013 و2014. وكان هذا التعاون مع الشركاء مفيداً لتجنب تكرار الجهود، وتعزيز تبادل المعلومات، ومناقشة الاستراتيجيات وتنسيقها بشأن تقديم دعم فعال للمجتمع المدني المستقل في سوريا ومصر على المدى القصير والمتوسط والطويل؛
 - عملت المؤسسة على تيسير تبادل الاتصالات، وعملت كوسيط، وأرسلت أيضاً لعدد من الجمعيات قائمة بالجهات المانحة المحتملة و/أو ساعدت على تقديم طلبات تمويل لمصلحة 81 منظمة غير حكومية أو ما يعادل 53 بالمائة من المنظمات غير الحكومية المستفيدة.
- من الصعب تقييم التأثير الدقيق للتدخلات المرنة للمؤسسة أو توقع تأثيرها على التغييرات المؤسسية والمجتمعية التي قد تحصل على المدى الطويل. إذ يرتبط هذا التأثير بالإرادة السياسية داخل المنطقة وخارجها.
- ومع ذلك، يمكن تسليط الضوء على بعض النتائج الرئيسية لتعاون المؤسسة مع شركائها المحليين خلال فترة ما بين سنة 2012 و2014، وذلك كما يلي:
- أعدت منظمات غير حكومية سورية ومصرية تقارير تحليلية وتوثيقية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عمدت التقارير حول سوريا إلى الإبلاغ عن انتهاكات حقوق السوريين المشردين داخلياً واللاجئين من سوريا وقتل النساء رجماً وانتهاكات أخرى جسيمة ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية واستخدام الحكومة السورية للبراميل المتفجرة خلال القصف الجوي لمدينة حلب وريفها. أصبحت منظماتان غير حكوميتان من المنظمات المستفيدة من دعم المؤسسة، مصدران أساسيان للمعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تستشهد بعملهما وسائل الإعلام ووكالات الأنباء (مثل وكالة الأنباء الفرنسية، ورويترز)، وصحف مثل صحيفة لوموند، ووسائل إعلام رئيسية أخرى (مثل سي أن أن، بي بي سي، الجزيرة، العربية). كما أن البيانات التي أنتجتها المنظمات استخدمت في التحليل الإحصائي لتوثيق حالات القتل في سوريا، وهذا التحليل جرى بتكليف من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصدر في بدايات عام 2013⁹ وفيما يخص مصر، عمدت التقارير إلى التحقيق بشأن عمليات القتل غير المشروع في بور سعيد وسيناء خلال الفترة ما بين يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/أب 2013؛ وإلى تغطية الإساءات الجنسية التي استهدفت النساء في الحجز والإبلاغ عن الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون المصريون أثناء فض الاحتجاجات التي جرت في الذكرى السنوية لأحداث رابعة العدوية والإبلاغ عن الاحتجاز التعسفي والظروف التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون والسوريون في مصر.
 - تم توفير خدمات مساعدة قانونية وتمثيل قانوني ضمن بيئة تقييدية بشدة لما يزيد عن 700 سجين رأي، أو سجناء رأي محتملين، في البلدان ذات الأولوية كسوريا والجزائر. وفرت المؤسسة مثل هذا الدعم لنشطاء نقابيين ونشطاء

⁹ ميغان برايس وجاف كلينقر وباريك بال، التحليل الإحصائي الأولي لتوثيق عمليات القتل في الجمهورية العربية السورية، برنامج باناتش هيومن رايتس، 2 يناير 2013.

حقوق إنسان وصحفيين وأشخاص آخرين استهدفتهم السلطات بسبب ممارستهم السلمية للحق في حرية التعبير أو حرية التجمع والتنظيم. وكان هؤلاء المستفيدون من دعم المؤسسة يواجهون محاكمات على خلفية اتهامات مرتبطة بقانون مكافحة الإرهاب أو أحكام ذات معاني فضفاضة في قانون العقوبات، مثل الأحكام التي تعاقب بالسجن أي شخص يقوم بعمل "يهدد الأمن القومي" أو "يضر صورة الدولة". وكان من بين المستفيدين من دعم المؤسسة نساء وقاصرين.

• تم توفير مأوى مؤقت لسكان سوريين مستضعفين مشردين: خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014، دعمت المؤسسة 350 امرأة وشاب وطفل من المشردين داخلياً في سوريا، إضافة إلى لاجئين بتركياء. وكان المستفيدون أساساً من المدافعين عن حقوق الإنسان ولاجئين فلسطينيين من سوريا معرضين للخطر، حيث استفادوا من دعم نفسي، وخدمات تعليمية وثقافية من قبيل الدورات اللغوية، والتصوير الفوتوغرافي، والقراءات الشعرية وعرض الأفلام. دعمت المؤسسة أيضاً أنشطة تضمنت حوارات حول العدالة والمساواة والمواطنة وحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، دعمت المؤسسة الأورو-متوسطية أنشطة استفاد منها 564 لاجئاً سورياً موجودين في مناطق حضرية في الأردن، وتضمنت الأنشطة جلسات فردية وجماعية تناولت الحقوق القانونية والصحية والنفسية والتعليمية للاجئين في الأردن. كما تأسست شبكة مؤلفة من 20 منظمة حكومية في عمان الكبرى لتيسير تلبية بعض احتياجات اللاجئين، كما أجريت دراستان قانونيتان لتسليط الضوء على جوانب القصور في عملية اتخاذ القرارات في البرلمان الأردني فيما يتعلق بحقوق اللاجئين السوريين. وعملت هاتان الدراستان أيضاً على تقييم تماشي هذه العمليات من الناحية القانونية مع الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها الأردن.

• وفي الجزائر، نظمت بعثة مناصرة من طرف فاعلين من المجتمع المدني بدعم من المؤسسة، وساهمت في تضمين الجزائر في استعراض منظمة العمل الدولية بشأن تطبيق البلد لمعايير حماية العمال. وهو ما يمثل إنجازاً كبيراً فيما يتعلق بالضغط الدولي على الجزائر والرامية إلى احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومساءلة السلطات الجزائرية بشأن الإجراءات التعسفية المتكررة ضد النقابات المستقلة.

• وفي تونس، تمكنت ست وأربعون جهة ناشئة من المجتمع المدني بدعم المؤسسة (72 بالمائة منها من مناطق نائية) من أن تصبح جهات اتصال مهمة للسلطات ولجهات فاعلة أخرى، كما نجحت في التوعية والحشد وفي تثقيف 50000 مواطن حول مبادئ وقيم الديمقراطية والحقوق الأساسية، مما عزز حركة حقوق الإنسان. وتقود هذه الحركة أربعة منظمات مجتمع مدني تونسية رئيسية، وكان من نتائج أنشطتها إكمال الحوار السياسي الوطني في عام 2013 وإقرار الدستور في بدايات عام 2014، والذي ضمن بعض الحريات وحقوق الإنسان.

• وفي إسرائيل، علقت السلطات في يناير/كانون الثاني 2014 العملية التشريعية لخطة براوير-بيغين والتي بحسب منظمات حقوق الإنسان تهدف إلى نقل 40,000 ساكن من البدو بمنطقة النقب بصفة قسرية. وقد تحقق هذا الأمر بعد جهود منسقة قامت بها حملات مقاومة مدنية نفذتها منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية معنية بحقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى منظمات دولية. ومع ذلك واصلت السلطات الإسرائيلية هدم بيوت السكان البدو. وبما أن خطة براوير-بيغين لم تلغى رسمياً، فليس من الواضح ما إذا كانت قد تأجلت مؤقتاً، مما يجعل السكان البدو معرضين للتهجير. وعمل مشروع إعلامي مبتكر نفذته منظمة غير حكومية في إسرائيل مستفيدة من دعم المؤسسة، على تعزيز عمل عدة منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان من أجل مناصرة احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

• قامت منظمة غير حكومية تدعمها المؤسسة في إسرائيل بجهود قانونية عملت على تيسير الصعوبات التي يواجهها أزواج وعائلات من جنسيتين أو قوميتين مختلفتين ودينين مختلفين، إذ أن دولة إسرائيل لا تعترف بهذا النوع من الزواج. وتمكنت المنظمة غير الحكومية من إصدار شهادات زواج عبارة عن بطاقات هوية تخول للأزواج وضعية وحقوقاً قانونية تكافئ الحقوق التي يتمتع بها المتزوجون بموجب عقود الزواج الدينية، وقد تم الإقرار بوضعية الاتحاد المدني هذه من قبل محكمة الأسرة والمؤسسات الحكومية الإسرائيلية. وبالتالي فقد أتاحت هذه البطاقات لم شمل الأسر، مما يمثل سابقة قانونية مهمة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية. ونتيجة لذلك، حصلت 4100 أسرة على مساعدة قانونية، بما في ذلك 2362 أسرة حصلت على بطاقات اتحاد مدني محلية. واستفاد من هذه البطاقات العديد

من الفلسطينيين والفلسطينيات المتزوجين من مواطنين فلسطينيين في إسرائيل، كما استفاد منها آخرون، مثل المهاجرين.¹⁰

• أطلقت بدعم من المؤسسة خمسة مشاريع مبتكرة على شبكة الإنترنت، بما في ذلك قناة تلفزيونية على الإنترنت، ومحطتي راديو لتشجيع المشاركة المدنية للشباب واحترام حرية التعبير في المغرب وتونس ومصر. إضافة إلى ذلك، ظهرت عشرات المقالات والصور الفوتوغرافية والتغطيات الإعلامية، لمبادرات دعمتها المؤسسة، تم تناقلها أيضاً عبر وسائل إعلام دولية، مما رفع مستوى الوعي بشأن قضية حق العودة للفلسطينيين، وتأثيرات الحرب على غزة وإسرائيل.

• حصلت ثماني وثلاثون منظمة غير حكومية عانت من مشاكل جراء تغيير أولويات الجهات المانحة و/أو صعوبات كبيرة في الحصول على دعم لأنشطتها السياسية، على دعم مرحلي في مصر والمغرب ولبنان وإسرائيل وفلسطين. وقد أدى الدعم إلى تلافي إغلاق هذه المنظمات، كما أتاح لها تجنب الاختناق المالي على المدى المتوسط. وبصفة أدق، أتاح لها الدعم الاحتفاظ بموظفين بغية المحافظة على قيادة مهنية، والتي تعتبر شرطاً مسبقاً لضمان تعزيز حركة المجتمع المدني واستدامتها.

• التعاون الوثيق بين المؤسسة وبين شركائها الدوليين، أتاح لعدة مستفيدين من المؤسسة الاستفادة من فرص تدريب، وإقامة تعاون مع الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، والمفوضية الدولية للحقوقيين، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وأوبن سوسيتي فونديشنز (مؤسسات المجتمع المفتوح)، وصندوق سيغريد راوزينغ، ومنظمة أوكسام نوفيبي، والصندوق الأوروبي للديمقراطية، ووكالة التعاون الفني والإيماني، ومنظمة ماما كاش، والمعهد الإنساني للتعاون، واللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع وللتنمية، وصندوق حقوق الإنسان العالمية، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وقناة فرنسا الدولية، ومنظمة الدعم الإعلامي الدولي، إضافة إلى الممثلات أجنبية وبعثات الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية، وجهات أخرى.

غير أنّ شركاء من المجتمع المدني في ليبيا ومصر وسوريا واجهوا صعوبات وتأخيرات كبيرة في تنفيذ أنشطتهم بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة في تلك البلدان. لذا تبنت المؤسسة نهجاً مرناً لمراعاة الظروف وحقيقة أن الأنشطة التي حصلت على الدعم قد لا يتم تنفيذها على نحو كامل وفي الوقت المحدد وبحسب ما تم الاتفاق عليه، مع اعتبار خطط بديلة لتنفيذ الأنشطة.

وعلى الرغم من الإنجازات الإيجابية المفصلة أعلاه، يبقى التأثير على المدى البعيد غير واضح بسبب سياسات دول الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب، والهجرة واللجوء من جهة، وسياسات دول جنوب المتوسط مثل القوانين التي تؤثر على دور وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

2-1-2- الدعم غير المباشر للمنظمات غير الحكومية والمجموعات المعنية بحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان

إلى جانب المساعدة المالية، قامت المؤسسة بخطوات أخرى لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان – بصفة أساسية من خلال تعزيز تواجدها على المستوى المحلي وعبر الاجتماع مع الجهات المانحة الإقليمية والدولية المعنية بتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

تهدف هذه الأنشطة إلى تقييم التطورات التي تحدث في المنطقة، وقياس تأثير المساعدة المقدمة، والنظر في إمكانية تقديم دعم إضافي، إذا دعت الحاجة. وقد نتج عن هذه الأنشطة أيضاً تعزيز الشراكات مع جهات فاعلة رئيسية التي تركز على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان على المدى الطويل.

تم تكريس نشاطين لتحقيق هذا الهدف خلال الفترة 2012-2014، وذلك كما هو موضح أدناه.

¹⁰ جرت تغطية إعلامية واسعة بشأن هذه السابقة القانونية.

2-1-2-1- تعزيز التواجد في منطقتي المشرق والمغرب

زادت المؤسسة أنشطتها في منطقتي المشرق والمغرب عبر تواجدها مكتبها الإقليمي في تونس وزياراتها المتكررة إلى ليبيا ومصر والبلدان المجاورة لسوريا، بغية التكيف بسرعة أكبر مع الظروف المتغيرة واحتياجات المدافعين المحليين على امتداد الفترة 2012-2014.

1- منطقة المغرب العربي: تعزيز التواجد في تونس وزيارات متجددة إلى ليبيا

قامت بعثة المغرب العربي للمؤسسة، والتي مقرها تونس، بتنظيم زيارات ميدانية إلى مدن ومحافظات تونسية نائية، وهي تالا، والقصرين، رمادة، منزل بوزيان، سيدي بوزيد، راس جدير، الذهبية، جرجيس، سليانة، الكاف، جربة، صفاقس، الوطن القبلي، جندوبة، باجة، قفصة، ومنطقة الحوض المنجمي الجنوبية، وذلك خلال الفترة ما بين 2012 و2014. وقد أتاحت هذه الزيارات للمؤسسة تنفيذ عمل استكشافي، ومناقشة المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق المعزولة، والتعرف على الجمعيات الناشئة التي تتمتع بإمكانات قوية بغية تحديد احتياجاتها فيما يتعلق بالتطوير والمساعدة. علاوة على ذلك، أتاحت هذه الزيارات للمؤسسة إمكانية متابعة أنشطة الجمعيات الناشئة وتقديم استشارات لها بشأن أوجه التعاون المحتملة، وتحديد المشاريع والإدارة الديمقراطية الداخلية للمنظمات غير الحكومية.

ونتيجة لتعزيز وجودها في البلد، تمكنت المؤسسة من دعم وإرشاد ست وأربعين جمعية ناشئة على امتداد الفترة 2012 إلى 2014، وذلك بالاشتراك مع المكتب الإقليمي للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان في تونس. وقد ساعدت هذه التدخلات على ضمان (جزئياً على الأقل) مكتسبات ثورة يناير/كانون الثاني 2011 فيما يخص حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، كما أنها تفادت إمكانية الانتكاس من خلال ضمان الحشد المتواصل لمناصرة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أصبحت المؤسسة عنصراً فاعلاً ومهماً ضمن المجتمع المدني ومرجعاً للجهات الفاعلة الدولية التي تعمل في تونس، وذلك لما قامت به من تحليلات للتطورات في البلد، واحتياجات الجهات الناشئة في المجتمع المدني، والشراكات التي تمكنت من إقامتها بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بهدف تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في تونس.

نظمت المؤسسة زيارتين في كل سنة إلى ليبيا (طرابلس وبنغازي) خلال سنتي 2012 و2013، بغية تعميق الفهم لديناميات المتنوعة ضمن المجتمع المدني الليبي بعد ثورة 17 فبراير/شباط، وللاستماع لمختلف الجهات الفاعلة والناشئة من الجمعيات، ولتحديد شركاء محتملين من أجل تحري الآليات والمصادر الضرورية لدعم تطورها. ونتيجة لهذه الزيارات، عززت بعثة المؤسسة ظهورها ومكانتها ضمن المجتمع المدني الليبي وجهات فاعلة وطنية ودولية متنوعة. وتمكنت ست منظمات غير حكومية ناشئة وواحدة من تلقي دعم مباشر وغير مباشر من المؤسسة لتعزيز أنشطتها المبتكرة التي تهدف إلى تعزيز احترام الحريات والحقوق الأساسية، خصوصاً حقوق النساء، وحقوق المهاجرين واللاجئين، وكذلك حقوق الأقليات.

لم تتمكن المؤسسة من تنظيم زيارات ميدانية إلى ليبيا في سنة 2014 بسبب تفاقم الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد. ولكن ظلت التهديدات المتزايدة التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان واستدامة حركة المجتمع المدني الليبي، الشاغل الرئيسي للمؤسسة. وبالتالي، قررت المؤسسة بالتعاون مع الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، تنظيم ندوة بعنوان "حماية وتعزيز المجتمع المدني الليبي لتعزيز احترام حقوق الإنسان". عقدت الندوة في تونس في يومي 28 و29 أبريل/نيسان 2014. شارك في الندوة 20 ممثلاً عن المجتمع المدني الليبي و10 ممثلين عن المنظمات الدولية الناشئة في ليبيا أو المعنية بالعمل فيها، وكان الهدف من الندوة مناقشة التطورات التي جرت في البلد خلال السنوات الثلاث السابقة، وكيف أثرت على وضع حقوق الإنسان، وتحديد تأثير تلك التطورات على ديناميات المجتمع المدني واحتياجاته بغية تلبية هذه الاحتياجات بطريقة منسقة. وكان أحد الاحتياجات الخاصة التي أعرب عنها فاعلون في المجتمع المدني الليبي، تعزيز حماية المدافعين من خلال تفعيل مناشدات التضامن الإقليمية والدولية، وكذلك إمكانية الوصول إلى آليات الحماية الدولية، وبناء قدرات المجتمع المدني فيما يتعلق بمنهجيات¹¹ مختلفة وقضايا محددة¹²، وإمكانية الوصول إلى فرص تمويل متوازنة (تتضمن النفقات الأساسية، وتستجيب لاحتياجات المجتمع المدني الليبي، وتكون متوفرة باللغة العربية)، إضافة إلى تعزيز التشبيك مع المنظمات غير الحكومية العربية في البلدان المجاورة ومع المنظمات غير الحكومية الدولية.¹³

¹¹ كيفية توثيق الانتهاكات، كيفية تأسيس مرصد لانتهاكات حقوق الإنسان، ووضع استراتيجيات أساسية في مجال المناصرة، إلخ.

¹² المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، واتفاقية سيداو، وتطبيق المعاهدات الدولية، إلخ.

¹³ للاطلاع على مزيد من المعلومات حول توصيات الاجتماع، يرجى الاتصال بالأمانة العامة للمؤسسة الأورو-متوسطية.

2- المشرق: بعثات ميدانية متجددة إلى مصر والبلدان المجاورة لسوريا

لم تنشئ المؤسسة مكتبا في منطقة المشرق، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، إلا أنها أوفدت عدة زيارات ميدانية إلى مصر والبلدان المجاورة لسوريا خلال سنتي 2013 و2014، لتحديد ومعالجة التطورات والتغيرات السريعة على المستوى المحلي وتدهور الأوضاع التي يواجهها المجتمع المدني في سوريا وفي مصر. وكان الهدف من تلك الزيارات تعميق الفهم بشأن ديناميات المجتمع المدني لتعزيز الدعم والتعاون في تلك البلدان.

التقت المؤسسة أثناء الزيارات المتكررة إلى مصر في 2013 و2014، مع ثلاثين منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، ومع نشطاء، ومجموعات ناشئة، وممثلين عن منظمات غير حكومية دولية، وبعثات دبلوماسية. النقاط الموجزة التالية تخلص بعض الملاحظات التي تم تحديدها أثناء تلك الزيارات:

■ منذ 30 يونيو/حزيران 2014، برزت توقعات متزايدة بحدوث حملة قمع ضد المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مماثلة لحملة القمع التي يتعرض لها الصحفيون والنشطاء الشباب والمتظاهرون السلميون والمعارضون السياسيون. إلا أن المنظمات غير الحكومية تحدثت عن توقعات وسيناريوهات متنوعة فيما يخص توقيت حملة القمع المحتملة وشدتها. ونتيجة لذلك، تعكف هذه المنظمات على وضع خطط احتياطية لتعزيز هياكلها القائمة ودعم الجهود القانونية لمجابهة أي عقوبات محتملة والدفاع عن النشطاء الذين قد يتعرضون للاحتجاز التعسفي أو أي إجراءات قمعية أخرى.

■ في حين لجأت منظمات غير حكومية عديدة إلى الصمت كخيار استراتيجي لتفادي قمع السلطات، قررت منظمات أخرى تأييد موقف سياسي ولو كان مخالفاً للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وهذا الانقسام في المواقف ضمن المنظمات غير الحكومية المصرية أدى إلى تفاقم الوضع الضعيف لحركة حقوق الإنسان في مصر.

■ ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد دون إجراء أية تحقيقات مستقلة من قبل السلطات. إضافة إلى ذلك، هناك تزايد في خطاب الكراهية والتحريرض على العنف، وحملات التشويه في وسائل الإعلام المصرية ضد منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث يوفّر عدد قليل جدا من وسائل الإعلام تغطية صحفية متوازنة للأحداث التي تجري في البلد.

على ضوء هذه التطورات، قررت المؤسسة تركيز أنشطة الدعم على التدخلات الهادفة لاحتواء الأضرار التي لحقت بحركة حقوق الإنسان من أجل حماية المنظمات غير الحكومية وصيانة المجال للحريات الديمقراطية. وسترکز أنشطة الدعم أيضا على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جميع الأطراف.

فيما يتعلق بسوريا، أجرت المؤسسة زيارات متعددة للبلدان المجاورة لسوريا في ديسمبر/كانون الأول 2013 وفي يونيو/حزيران 2014. والتقى وفد المؤسسة، خلال هذه الزيارات، حوالي أربعين ممثلا عن المنظمات غير الحكومية ونشطاء وممثلين عن مؤسسات إقليمية ودولية، إضافة إلى بعثات دبلوماسية أجنبية، بغية تقييم ديناميات المجتمع المدني والفجوات الموجودة والفرص المتعلقة بأنشطة الدعم. وأكدت تلك الزيارات على العناصر التالية:

● بسبب الجهود المبذولة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير المساعدة للسكان المدنيين، يواصل المدافعون والجماعات المعنية بحقوق الإنسان مواجهة تهديدات كبيرة من مختلف أطراف النزاع، بحسب هوية الأطراف التي تسيطر على مختلف المناطق التي يعمل بها الناشطون والمجموعات المدافعة عن حقوق الإنسان. إضافة إلى التهديدات المباشرة، يعاني النشطاء والمجموعات المدافعة عن حقوق الإنسان من زيادة التهديدات غير المباشرة المرتبطة برصد الانتهاكات الهائلة والمنهجة لحقوق الإنسان. وكثيرا ما تؤدي هذه التهديدات إلى أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، مما يؤثر على عافية المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا واستدامة عملهم.

● لا تزال الساحة "الجمعيائية" في سوريا مضطربة، إذ أن العديد من المدافعين والنشطاء إما اضطروا للفرار من البلد لحماية سلامتهم، أو أنهم احتجزوا، بما في ذلك المدافعين الذين تعرضوا للاختفاء القسري على يد السلطات الحكومية، أو الذين اختطفوا على يد جماعات مسلحة غير حكومية. ولم يبق سوى عدد صغير من نشطاء حقوق الإنسان الذين يمتنعون بالخبرة ويعملون داخل سوريا، بالإضافة إلى الجماعات التي تأسست مؤخرا، بما فيها المجموعات التي تعمل على نحو سري. في حين تظل الحاجة إلى عملهم ملحة من أجل رصد الإساءات الكبيرة وواسعة النطاق لحقوق

الإنسان، بضلّ هؤلاء النشطاء والمجموعات يكافحون لضمان سلامتهم وبناء قدراتهم والحصول على تمويل وإزالة العوائق التي تمنعهم من التنظيم.

قررت المؤسسة تركيز دعمها على حماية المدافعين، ومكافحة الإفلات من العقاب، والحد من الاستقطاب الطائفي، وتوفير خدمات نفسية وقانونية وإدارية ومعرفية للسكان السوريين المتأثرين، خصوصاً المجموعات المستضعفة. وتحديداً، تم إيلاء الأولوية لدعم الجمعيات التي تعمل دون غطاء قانوني في داخل سوريا.

2-1-2-2- تعزيز التعاون مع شبكات المؤسسات الإقليمية والدولية

في إطار الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بهدف تعزيز التعاون وضمان الدعم المستدام وطويل الأجل للمدافعين عن حقوق الإنسان، قامت المؤسسة بدور فاعل في الاجتماعات مع المؤسسات الإقليمية والدولية المنهكة بقضايا حقوق الإنسان، خصوصاً ضمن شبكة أريادن (Ariadne) للممولين الأوروبيين لحقوق الإنسان،¹⁴ والمجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان.¹⁵

السبب الرئيسي لانضمام المؤسسة لعضوية هذه الشبكات والمشاركة في أنشطتها هو مناقشة التطورات التي تحدث في المنطقة ومدى تأثيرها على الفاعلين المحليين العاملين بمجال حقوق الإنسان، إضافة إلى الدور الذي يوسع الجهات المانحة القيام به لدعم هؤلاء الفاعلين في مناخ تتراقف فيه الآمال الواسعة مع الاضطرابات السياسية والأفاق الغامضة للمستقبل. وهدفت المؤسسة تحديداً إلى تعزيز مشاركة النشطاء المحليين للاستجابة لاستراتيجيات الجهات المانحة في المنطقة ولتسؤل المجال أمام المجتمع المدني بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة.

نشطاء محليون يخاطبون الجهات المانحة ويناقشون جداول أعمالها - بمناسبة المؤتمر الذي نظّمته المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان (IHRFG) للفترة 2012-2013، وهو مؤتمر يُعقد مرة كل عامين، أجرت المؤسسة مناقشات ركزت على البلدان التي تمر بمراحل انتقالية وعلى سوريا ضمن إطار مجموعة العمل المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان والتابعة

للمجموعة الدولية.¹⁶ وبصفة محددة، شاركت المؤسسة في تنظيم إجازات إخبارية باستخدام الهاتف وجلسات تعليمية بعنوان "على خطوط المواجهة: حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في المراحل الانتقالية" و "أمن المدافعين عن حقوق الإنسان: ضمان أمن الحاصلين على المنح"، حيث دعت المؤسسة ستة نشطاء محليين من المنطقة العربية لمخاطبة مئات المشاركين من ممثلي المؤسسات الدولية.

في الفترات التي تشهد تحولات اجتماعية وسياسية، فإن بعض التغييرات يمكن أن تقود إلى تقدم ديمقراطي كبير، في حين أن تغييرات أخرى تبيّن القدرة المتواصلة لأنظمة الحكم على مقاومة الإصلاح. وفي جميع الحالات، يظل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان مهما لضمان حماية الحقوق والتغيير الديمقراطي الحقيقي. وقد ركزت الجلسات على مقارنات لماهية تأثير السياقات المتغيرة حسب مختلف الأوضاع (تونس، مصر، سوريا) على عمل المدافعين المتواجدين على الساحة. وتناولت النقاشات النماذج المختلفة لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان بوصفهم جهات فاعلة للتغيير المستدام، ومن بين هذه النماذج التمويل العاجل والمرن لمنع الانتهاكات وللإستجابات الطارئة، وأنشطة المناصرة والعمل السياسي، وإقامة نقاط تجمع إقليمية، إلخ. وركز النشطاء على أهمية تطوير استراتيجيات لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في سياقات سياسية سريعة التغير ويواجهون تحديات كبيرة في خلق إطار قانوني دائم ينبذ إجراءات القمع المستمر منذ سنوات طويلة ويحمي المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. كما درس النشطاء أولويات حقوق الإنسان، والفجوات والفرص المتاحة كما منافذ الاتصال بالجهات المانحة. وبصفة عامة، لقيت هذه الجلسات ترحيباً جيداً لدى المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي الجهات المانحة، وتم استعراض عدد من التوصيات خلال اجتماعات المتابعة التي تلت.

¹⁴ شبكة أريادن تتألف من أكثر من 400 جهة مانحة من جميع أنحاء أوروبا، وتدعم مشاريع حقوق الإنسان والتغيير الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. وانضمت المؤسسة الأوروبي-متوسطة لعضوية هذه الشبكة في عام 2011.

¹⁵ المجموعة الدولية لممولي حقوق الإنسان (IHRFG) هي شبكة من مؤسسات دولية تضم حالياً أكثر من 650 عضواً يمثلون حوالي 275 منظمة توفر منح متصلة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد انضمت المؤسسة الأوروبي-متوسطة لعضوية هذه الشبكة في عام 2010، كما أن المؤسسة أحد مؤسسي مجموعة العمل المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي تأسست في عام 2011 والتابعة لهذه الشبكة.

¹⁶ تدير مجموعة العمل قيادة مشتركة تضم المؤسسة الأوروبي-متوسطة، وصندوق حقوق الإنسان الدولية (FGHR)، وصندوق العمل العاجل للنساء العاملات في مجال حقوق الإنسان (UAF)، ومؤسسة ويلسبرنغ الاستشارية، والخدمة الدولية لليهود الأمريكيين (AJWS).

مؤسسات تناقش تقلص مجال عمل المجتمع المدني -شاركت المؤسسة على نحو فاعل في المناقشات التي تناولت الأنشطة الجماعية التي بوسع المؤسسات القيام بها للتصدي للنزعة المتنامية حول العالم لتقليص مجال عمل المجتمع المدني، وذلك على هامش استعراض السياسات السنوي الذي تجريه شبكة أريادن للمولين الأوروبيين لحقوق الإنسان. وتحديداً، أصبحت المؤسسة الأورو-متوسطية عضواً في اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل المعنية بـ"العمل الخيري عبر الحدود" التي تأسست عام 2014.

اتفق أعضاء مجموعة العمل على عدد من الأولويات للعمل الجماعي المستقبلي للمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الدولية، وتحديداً ما يلي:

- ضمان أن الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان تسعى معاً لتحقيق المؤشرات والالتزامات نحو المجتمع المدني، وذلك كجزء من خطة التنمية لما بعد عام 2015؛
- تطوير استراتيجيات لقطاع الأعمال وفي مجال حقوق الإنسان من أجل مساءلة الشركات متعددة الجنسيات التي تستفيد من تضاؤل المجال أمام المجتمع المدني؛
- التصدي لتأثيرات تشريعات وسياسات مكافحة الإرهاب على المجتمع المدني؛
- تعزيز وتنويع الخطاب المعني بالمجال المتاح للمجتمع المدني وقيمه، والأمن طويل المدى، وبناء القدرة على التكيف للمدافعين والمنظمات غير الحكومية؛
- تطوير مناهج تساعد على إضفاء الانسجام بين المعايير الدولية وبين المبادرات المحلية للإصلاح القانوني؛
- المطالبة بتعزيز الاستجابات الدبلوماسية على الإجراءات التي ترمي إلى التضيق على المجتمع المدني؛
- إتاحة تبادل الند للند وفرص التعلم بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، إضافة إلى دعم المستوى المحلي المنسق وتقديم حلول إقليمية.

علاوة على ذلك، ونظراً للتهديدات ببدء حملة قمع وشيكة ضد منظمات حقوق الإنسان المصرية الرئيسية، نظمت المؤسسة الأورو-متوسطية بالتعاون مع الصندوق الأوروبي للديمقراطية (EED) اجتماع تشاوري مع الجهات المانحة والمؤسسات الخاصة حول مصر، وقد عقد الاجتماع في بروكسل في أواخر سنة 2014. شارك في الاجتماع ممثلون عن 18 مؤسسة خاصة ومؤسسات مانحة وبعثات دبلوماسية ومنظمات مجتمع مدني. سعى الاجتماع إلى بحث الوسائل المحتملة لتمكين المنظمات غير الحكومية المصرية والمدافعين المصريين من المحافظة على مستوى معين من النشاط على الرغم من التضاؤل الكبير في المجال المتاح للحريات في مصر. وبهذه المناسبة، أعرب المشاركون عن انشغال خاص بشأن التهديدات المستمرة من قبل سلطات الدولة ضد المنظمات غير الحكومية المصرية المستقلة وشركائها الدوليين. وأكدوا على الحاجة إلى مواصلة دعم حركة حقوق الإنسان بجميع الوسائل المتاحة. وأكدوا أساساً على الضرورة المطلقة لزيادة الضغوط على السلطات المصرية من أجل منع حملة القمع، أو على الأقل تأخيرها، وعلى وجوب أن يظل هذا الأمر أولوية رئيسية لجميع الجهات الفاعلة¹⁷

وبالتالي صدرت توصيات لمراجعة النشاطات الحالية للمدافعين عن حقوق الإنسان في ظل إجراءات السلطات القمعية؛ واقامة حملة إستراتيجية دولية تهدف إلى زيادة الضغط على السلطات لدعم دور المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.

¹⁷ للحصول على مزيد من المعلومات حول توصيات الاجتماع، يُرجى الاتصال بالأمانة العامة للمؤسسة الأورو-متوسطية.

2-2 لمحة عامة حول الأمور المالية

أكد إدريس إليازمي عند تقديمه للبيانات المالية السنوية لعرضها على النقاش، على أن الميزانية العامة للمؤسسة عكست الاحتياجات المتزايدة التي عبر عنها النشطاء في المنطقة.

بلغت قيمة النشاطات المتزايدة خلال الفترة 2012-2014 مبلغاً قدره 5,406,299 يورو، وتم تخصيص 76% منها للنشطة، و24% للموارد البشرية والإدارة. وعلى سبيل الذكر، بلغت الميزانية العامة للفترة السابقة (2009-2011) مبلغاً قدره 2,539,740 يورو، تم تخصيص 70% منها للنشطة.

واصلت المؤسسة خلال الفترة 2012-2014 سياستها في تنويع مصادر تمويلها، وازداد عدد الممولين والمانحين إلى 12 جهة مانحة بالمقارنة مع 9 جهات مانحة خلال الفترة السابقة. وتمت الإشادة بالدول الإسكندنافية لما قدمته من دعم لحركة المجتمع المدني المحلي بصفة عامة وللمؤسسة بصفة خاصة وذلك منذ تأسيسها. وتتوزع مصادر التمويل كالتالي: خمسة تمويلات من قبل خمسة جهات مانحة، وهي تحديداً السويد والدانمرك والنرويج وفرنسا وكندا؛ وتمويل من قبل جهة مانحة متعددة الأطراف، وهي الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR)؛ وتمويل من طرف ثلاث جهات مانحة خاصة، وهي أوبن سوسيتي فونداشن (OSF)، وصندوق سيغريد راوزينغ، وأوكسفام-نوفيب.

تم التعبير عن الانشغال بسبب زيادة القيود المفروضة على التمويل الأجنبي في المنطقة، وخصوصاً في مصر حيث تسود بيئة معادية للتمويل الأجنبي يمكن مقارنتها بالوضع الذي كان سائداً عند صدور إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1998، والذي أكد على حق المدافعين في الحصول على موارد، بما في ذلك التمويل الأجنبي، لغرض حماية حقوق الإنسان، وقامت 13 دولة آنذاك بمعارضته وأصررت أن يظل التمويل الأجنبي خاضعاً لرقابة مشددة.

الجدول أدناه يلخص البيانات المالية لسنوات 2012 و2013 و2014، حسب مراجعة الحسابات التي قامت بها شركة ديلويت (Deloitte) التي تقوم بتدقيق حسابات المؤسسة. وقد تم عرض تقرير مراجعة الحسابات على مجلس الممثلين.

ANNUAL REPORTS 2012-2014 (in EUR)*

EURO-MEDITERRANEAN FOUNDATION OF SUPPORT TO HUMAN RIGHTS DEFENDERS

Income	2014		2013		2012		2012-2014	
Subsidies								
Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA)	456.701	23%	570.433	32%	548.434	35%	1.575.568	29%
European Union (EIDHR)	392.014	19%	389.124	21%	298.922	19%	1.080.060	20%
European Union (IFS)	0	0%	-2.286	0%	44.573	3%	42.287	1%
European Union (External Actions)	5.400	0%	16.000	1%	26.000	2%	47.400	1%
Royal Danish Ministry of Foreign Affairs (DAPP)	268.456	13%	201.342	11%	320.659	20%	790.457	15%
French Ministry of Foreign Affairs	40.000	2%	40.000	2%	25.000	2%	105.000	2%
Open Society Foundations (OSF)	251.599	12%	209.908	12%	171.721	11%	633.228	12%
Sigrid Rausing Trust	267.708	13%	93.156	5%	138.151	9%	499.015	9%
FIDH/OMCT	0	0%	5.793	0%	1.500	0%	7.293	0%
Private funds in Denmark	0	0%	0	0%	3.356	0%	3.356	0%
Norwegian Ministry of Foreign Affairs	151.376	8%	127.618	7%	0	0%	278.994	5%
Oxfam Novib	162.607	8%	137.393	8%	0	0%	300.000	6%
Canadian Ministry of Foreign Affairs and International Trade	1.826	0%	19.049	1%	0	0%	20.875	0%
Contribution, other	100	0%	0	0%	0	0%	100	0%
Support granted from provisions	20.000	1%	3.211	0%	0	0%	23.211	0%
Total Subsidies taken to income	2.017.787	100%	1.810.741	100%	1.578.315	100%	5.406.843	100%
Expenses								
Actions in Support of Human Rights Defenders (HRDs)								
Emergency support to HRDs	357.237	18%	189.268	10%	216.306	14%	762.811	14%
Flexible and Strategic support to HRDs	1.047.069	52%	1.074.341	59%	841.676	53%	2.963.086	55%
Follow up on the situation of HRDs	25.435	1%	8.105	0%	7.631	0%	41.171	1%
Board meetings	47.519	2%	52.971	3%	33.850	2%	134.340	2%
Meetings with partners and fundraising	17.921	1%	34.968	2%	27.092	2%	79.981	1%
Consultation of the Council of Representatives	0	0%	0	0%	35.127	2%	35.127	1%
Sub-total Actions in Support of Human Rights Defenders	1.495.181	74%	1.359.653	75%	1.161.682	74%	4.016.516	74%
Other Services related to the activities								
Membership fees to Foundations' Networks	1.739	0%	2.651	0%	1.835	0%	6.225	0%
Temporary Consultation/Researchers contribution	454	0%	0	0%	0	0%	454	0%
Translations	16.842	1%	35.255	2%	36.839	2%	88.936	2%
Information, Publication	1.865	0%	559	0%	580	0%	3.004	0%
External evaluation	0	0%	24.517	1%	10.898	1%	35.415	1%
Sub-total Other Services related to the activities	20.900	1%	62.981	3%	50.152	3%	134.033	2%
Staff wages								
Activities staff	225.956	11%	162.747	9%	157.704	10%	546.407	10%
Administrative staff	142.270	7%	96.496	5%	114.456	7%	353.222	7%
Social charges	3.624	0%	2.184	0%	2.212	0%	8.020	0%
Sub-total Staff wages	371.850	18%	261.427	14%	274.372	17%	907.649	17%
Administrative expenses								
Audit	17.312	1%	16.628	1%	12.656	1%	46.596	1%
Maintenance of a secure forum and website	2.517	0%	5.734	0%	5.893	0%	14.143	0%
IT Support	6.270	0%	10.165	1%	0	0%	16.435	0%
Rent	28.921	1%	53.444	3%	23.322	1%	105.686	2%
Office expenses and stationary	25.736	1%	21.137	1%	26.425	2%	73.298	1%
Bank and Transfer fees	18.459	1%	4.856	0%	7.659	0%	30.974	1%
Staff development	0	0%	1.721	0%	3.558	0%	5.279	0%
Depreciations	0	0%	1.402	0%	1.402	0%	2.804	0%
Navision 2013 - Financial Software	8.528	0%	0	0%	0	0%	8.528	0%
Others	25.078	1%	8.551	0%	7.957	1%	41.586	1%
Sub-total Administrative expenses	132.821	7%	123.637	7%	88.870	6%	345.328	6%
Financial items								
Financial income and expenses	3.065	0%	-2.939	0%	-2.898	0%	-2.772	0%
Tax	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
Sub-total Financial items	3.065	8%	-2.939	7%	-2.898	6%	-2.772	7%
Total Expenses	2.017.687	100%	1.810.637	100%	1.577.974	100%	5.406.299	100%
Operating Profit	100	0%	104	0%	341	0%	545	0%

3 - مناقشة الأنشطة، والشؤون المالية، والتوجهات المستقبلية مع مجلس الممثلين

بعد تقديم العروض الواردة أعلاه، فتح مجلس الأمناء المجال للنقاش مع مجلس الممثلين حول الأنشطة الرئيسية للمؤسسة، وشؤونها المالية وتوجهاتها المستقبلية.

أعرب عدة ممثلين، لا سيما من سوريا وليبيا، عن تقديرهم العميق وشكرهم للعمل الذي قامت به المؤسسة خلال السنوات الأخيرة. وركزوا بصفة خاصة على تميز أعمال المؤسسة وفاعلية أنشطتها وأشاروا إلى الواقع الذي تمر به بلدانهم.

معظم مدافعي حقوق الإنسان الليبيين الذين اضطروا لمغادرة وطنهم بسبب الأوضاع التي تتهدد حياتهم، توجهوا إلى تونس وحصل بعضهم على دعم من المؤسسة ومن جهات مانحة أخرى. وتتجاوز احتياجات المدافعين مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، حيث ينبغي على المانحين توسيع نطاق بحثهم بخصوص آفاق بقاء حركة حقوق الإنسان الليبية واستدامتها. وينبغي أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من مواصلة أنشطتهم خارج بلدهم، وتمكينهم من بناء مهاراتهم والمحافظة على اتصالاتهم مع المنظمات غير الحكومية في ليبيا. حيث أن مثل هذا الدعم يتسم بأهمية كبرى للمدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان.

ثمة سعي جارٍ في سوريا لتشكيل مجتمع مدني جديد على قياس الأجنحة السياسية لبعض الجهات المانحة. بيد أن معظم المدافعين عن حقوق الإنسان لا يريدون المشاركة في هذه اللعبة بسبب ما تحمله من أهداف سياسية. إضافة إلى ذلك، فإن الأموال المقدمة لا تذهب دائماً لخدمة المجتمع المدني. ويجب على الممولين والشركاء دعم المدافعين الموجودين داخل سوريا ممن يقاومون هذه النزعة.

وفيما يلي التعليقات والأسئلة الرئيسية التي أثارها الممثلون المشاركون:

1-3 استمرارية أنشطة المؤسسة واستدامتها

بالنسبة للأسئلة التي أثيرت حول استمرارية أنشطة المؤسسة واستدامتها، أجاب مجلس الأمناء أن هذه المسألة تستند إلى عدة متغيرات:

- تتمتع المؤسسة بمعرفة واتصالات واسعة في البلدان المعنية. كما أن عمل المؤسسة يتجاوز مجرد إدارة ملفات. فالأمر يتعلق بمعرفة الفاعلين المحليين والواقع المحلي، مما يتطلب انفتاحاً وقدرة كبيرة على الاستماع؛
- تتسم المؤسسة بصغر حجمها مما يجعلها مرنة وقادرة على التكيف. وقد سيطرت المؤسسة على نموها على مضي السنوات تجنباً لأن تصبح بيروقراطية أو غير فعالة. وفي نفس الوقت، كان للمنح الصغيرة التي وفرتها المؤسسة تأثيراً هاملاً في المنطقة؛
- نظراً للصعوبات المتكررة المتعلقة بالتمويل والتي تواجه المدافعين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة، تعمل المؤسسة أيضاً كحلقة وصل مع الممولين والشركاء الآخرين. ومع ذلك، ما زالت توجد احتياجات كثيرة لم تتم تغطيتها (حصل 25% من الطلبات فقط على دعم خلال الفترة 2012-2014). وفيما يتجاوز ولاية المؤسسة، يجب الانهماك بعملية تفكير ومنطق استراتيجي حول احتياجات التدريب والتمويل المستمرة التي يجب تلبيتها بفاعلية في المنطقة، وبوسع المؤسسة أن تشارك فيه وتثريه.

2-3 العلاقة بين المؤسسة الأورو-متوسطية وبين الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان

تأسست المؤسسة أصلاً بمبادرة من الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)، وتعد المؤسسة حوارات واجتماعات منتظمة مع أعضاء الشبكة وموظفيها، بما أنهما يشتركان بالمقر. ومع ذلك، فإن أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية يمثلون 5% فقط من المستفيدين من دعم المؤسسة، وذلك لأن أعضاء الشبكة في أغلب الأحيان هم من المنظمات الراقصة المتمتعة بالخبرة والتي تحصل على التمويل من طرف الجهات المانحة الرئيسية، وبالتالي فإنهم لا يحتاجون المؤسسة بقدر ما تحتاجها المنظمات غير الحكومية الصغيرة الناشئة. واتبعت المؤسسة مساراً مبتكراً للتعاون مع نشطاء خارج إطار الشبكة الأورو-متوسطية وربطهم بأعضائها لاحقاً.

هؤلاء النشطاء والعناصر هم غالباً من الشباب، وعادة ما يعملون خارج العواصم حيث يكون من غير السهل عادة التعرف أو الوصول إليهم. وغالباً ما تتوجه هذه الأطراف أولاً إلى المؤسسة الأورو-متوسطية للحصول على الدعم. لذا فإن المؤسسة تعمل كبوصلة لهذه العناصر الجديدة. ويستفيد أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية من الانفتاح على هؤلاء الفاعلين الجدد الذين ما ينفكون على الابتكار وتعزيز حركة حقوق الإنسان.

ما تزال العلاقة بين المؤسسة الأورو-متوسطية والشبكة الأورو-متوسطية في تطوّر مستمر، وثمة مجال لمزيد من التبادل حول كيفية تطوير منهجية للممارسات الجيدة التي تم وضعها، وعلى سبيل المثال التعاون الممتاز مع مكتب تونس.

3-3 معايير وآلية الاختيار التي تتبعها المؤسسة

يمكن الاطلاع على معايير وآليات الاختيار التي تتبعها المؤسسة، على الموقع الإلكتروني <http://www.emhrf.org/>.

أبقت المؤسسة على تعريفها الواسع للمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل توفير إطار مرن لأنشطتها في منطقة جنوب المتوسط، وحافظت في الوقت نفسه على توجهاتها فيما يتعلق بالبلدان التي تحظى بالأولوية والأنشطة التي تحتاج للدعم. ويظل الهدف الرئيسي للمؤسسة هو التكيف مع الواقع والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني على الميدان. وكمثال على ذلك، ظلت سوريا من البلدان التي تتمتع بالأولوية لتدخلات المؤسسة منذ عدة سنوات، وقد تم اتخاذ هذا القرار ترقباً لتدهور الأوضاع فيها. إضافة إلى ذلك، تمتلك المؤسسة الأورو-متوسطية القدرة على تقديم الدعم للجمعيات غير المسجلة قانونياً والتي لا تتمكن من العثور على موارد أخرى للدعم المالي.

وفي حين تحافظ المؤسسة على المرونة، فإنها تطبق إجراءات مراقبة صارمة. فعلى سبيل المثال، تقوم الأمانة العامة للمؤسسة وبصفة منهجية بجمع المعلومات وتوثيقها كجزء من إجراءات التثبت التي تتخذها قبل الموافقة على تقديم دعم، كما أنها تقم نتائج الأنشطة التي ينفذها المستفيدون من دعمها. علاوة على ذلك، تقوم شركة تدقيق حسابات دولية بمراجعة حسابات المؤسسة. غير أنّ المؤسسة لا تعلن عن معلومات خاصة بالمستفيدين وذلك لتجنب تعريضهم للخطر.

4-3 التنسيق بين الجهات المانحة

سعت المؤسسة منذ تأسيسها إلى تنسيق جهودها من أجل تجنب الازدواجية في التدخلات مع ممولين آخرين من أجل أن تكون فعالة في تلبية احتياجات أطراف المجتمع المدني النشطاء. وقد ظلت المؤسسة تنسق جهودها من خلال عقد اجتماعات ومناقشات مع الجهات المانحة حول سوريا، ومؤخراً حول مصر وليبيا. كما أدى افتتاح المكتب بتونس إلى زيادة هذه الديناميات، والتي أصبحت أكثر منهجية. وتؤدي المؤسسة دور منسق الاجتماعات مع جهات مانحة أخرى وتعمل على تعزيز التآزر مع المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والشبكة الأورو-متوسطية والمؤسسات المحلية.

هناك احتياجات ضخمة للتمويل في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، لذا فإن المؤسسة تسعى بدأب (على المستوى السياسي) لحشد المانحين الدوليين. وعلى الرغم من أنه لم يتحقق لغاية الآن تنسيق كامل في هذا الإطار، إلا أن المؤسسة تسعى باستمرار لدفع الجهات المانحة الدولية الأخرى لدعم احتياجات المجتمع المدني في المنطقة. ومع أنّ نطاق سياسات التمويل يقع خارج نطاق اختصاص المؤسسة، إلا أنه لا يمكن إنكار الحاجة الملحة للتفكير بصورة شاملة بشأن هذه السياسات في المنطقة.

4 - اختتام الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين

بعد انتهاء النقاش، أعلن رئيس المؤسسة، إدريس اليازمي عن اختتام اجتماع المشاورات الرابع لمجلس الممثلين، وشكر جميع المشاركين على أسئلتهم ومساهماتهم المثمرة والبناءة.

الملحق 1: جدول أعمال الاجتماع التشاوري الرابع لمجلس الممثلين

جدول الأعمال

الاجتماع التشاوري لمجلس الممثلين

افتتاح الاجتماع التشاوري بكلمة رئيس المؤسسة، إدريس اليازمي	15.45-15.30
بيان موجز لعمليات المؤسسة وأنشطتها خلال الفترة ما بين 2012 و2014	16.15-15.45
• عرض الأعمال الرئيسية التي اضطلعت بها المؤسسة والشؤون المالية	
• مناقشة مع مجلس الممثلين	
بيان موجز للتوجهات المستقبلية للمؤسسة خلال الفترة ما بين 2015 و2017	16.45-16.15
بيان موجز عن أشراك أعضاء جدد أو تعيين مدققي حسابات جدد	17.00-16.45
شؤون متفرقة	17.15-17.00
اختتام الاجتماع	17.30-17.15